الأمم المتحدة

UNW/2017/11

Distr.: General
16 November 2017

Original:
Arabic/Chinese/French/
English/Spanish/Russian

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام 2018
٩ شباط/فبراير 2018
البند 1 من جدول الأعمال المؤقت
مسائل تنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام 2017، من 29 حتى 30 آب/أغسطس عام 2017

أولاً - مسائل تنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام 2017 للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في يومي 29 و30 من آب/أغسطس عام 2017.

2 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2017/L.4) كما اعتمد التقرير الخاص بدورته السنوية، التي انعقدت في 27 و28 حزيران/يونيو 2017 (UNW/2017/5). كما اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2018، التي من المقرر أن تنعقد في 13 شباط/فبراير (انظر المرفق 1) وناقش مشروع خطة العمل السنوية لعام 2018، تمهيداً لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام 2018.

3 - اعتمد المجلس التنفيذي خمسة قرارات: القرار 2017/5 بخصوص الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والقرار 2017/6 بخصوص تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن فترة السنتين 2018 و2019؛ والقرار 7/2017 بخصوص الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛ والقرار 8/2017 المتعلق بالزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والقرار 2017/9 المتعلق برد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، الوارد في المرفق 2 لهذا التقرير.

ثانياً - البيانات الافتتاحية

4 - افتتحت الدورة رسمياً السيدة لانا نسيبة، رئيسة المجلس التنفيذي، والممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة. شددت نسيبة إبان حديثها بصفتها الوطنية على التزام بلادها بتعزيز تمكين المرأة، بالإضافة إلى دعمها الراسخ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشراكتها لها منذ تأسيسها. ولقد أثمر ذلك عن افتتاح مكتب اتصال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي — وهو أول مكتب من نوعه في الإقليم — تحت رعاية السيدة الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك.

5 - فيما يتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة للمجلس التنفيذي إلى نيبال، والزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهند، فقد أبرزت السيدة نسيبة الضوء ملاحظتها المباشرة للعمل المعياري الحكومي الدولي لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك، والذي يجرى تطبيقه على مستوى تنفيذي في الميدان. ولقد لاحظت أيضاً كيف أُدمجت تلك التجربة التنفيذية في دورة وضع المعايير، وصقل السياسة، وتحسين الاستجابة التنفيذية من خلال عملية القيادة الفكرية الداخلية لهيئة الأمم

المتحدة للمرأة. وأكدت على أن تلك الزيارات الميدانية قد أظهرت التأثير الضـــخم الـذي تُحـدِثـه هيئـة الأمم المتحـدة للمرأة على أرض الواقع – بالإضـــافة إلى عبء العمل المتزايد الذي اضـــطلعت به الهيئة لإنماء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حول العالم، لا سيما في ضوء خطة عام 2030. وأعربت عن إعجابها بما شـــاهدته من تفاني قوة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة واحترافيتها، وناشدت الهيئة بتنظيم الزيارات الميدانية لمجلس إدارتها بصفة سنوية لا بصفة مخصصة.

6 - أشـــارت الرئيســـة إلى أن مســـؤوليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونطق تدخلاتها قد زادت بمرور الزمن، وأنها قد اعتمدت بالكامل تقريباً على مسـاهمات مالية تطوعية في سـبيل اسـتدامة عملها. تأتي نسـبة اثنان بالمائة من ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بينما تأتي نســـبة 98 بالمائة من ميزانيتها من المســـاهمات التطوعية. وقد كان من الجدير بالذكر — بما أنه لم يتبقَ سوى ثلاثة عشر عـاماً على الموعد النهـائي لخطـة 2030 الراميـة لتحقيق المســـاواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات — أنه كان أمراً حاسماً بالغ الأهمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتمتع بالموارد الكافية بما يمكّنها من معالجة مشكلة عدم المساواة بين الجنسين وتعجيل التقدم نحو تحقيق المساواة. كما أكدت الرئيســـة على وجود احتيـاج كبير حول العـالم لخبرة هيئـة الأمم المتحدة للمرأة وحنكتها الكبيرة، لذا بات من الضـــروري التأكد من أن قدرات الهيئة على إحداث التغيير لا يعوقها نقص الموارد.

7 - توجهت السـيدة فومزيلي ملامبو–نغكوكا وكيلة الأمين العام للأمم المتحـدة/المـديرة التنفيـذيـة لهيئـة الأمم المتحـدة للمرأة — أثنـاء إلقـائهـا لملاحظاتها الافتتاحية — بالشكر إلى رئيسة المجلس التنفيذي على دعمها وتفانيها ونصـــائحها أثناء توليها منصـــبها البالغة عامٍ واحد حتى الآن. كما أعربت عن امتنـانها لمكتب المجلس التنفيذي، شـــاكرةً إياه على عملـه الكبير، لا ســـيما فيما يختص بتيســـير القرارات، وترؤس الاجتماعات، وتعزيز الحوار بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضـــاء، وكذلك

تعزيز الحوار فيما بين الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اغتنمت الفرصة لتشكر المجلس التنفيذي على مصادقته لفترة ولايتها الثانية في منصبها.

8 - في إشارةٍ للخطة الإستراتيجية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة ما بين عامي 2018 و2021، أوضحت رئيسة الهيئة أن الخطة الإستراتيجية هي وسيلة إدارية وتخطيطية تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة والتمييز القائم على نوع الجنس معالجةً مباشرة، وذلك عن طريق إبطال وإلغاء القوانين التمييزية، وإصلاح القوالب النمطية والأعراف الاجتماعية التمييزية، وتقوية المؤسسات ودعمها بما يمكّنها من إنجاز نتائجها المرجوة لكل من المرأة والرجل. وقد كان من الواضح أن زخم التغيير أخذ في التنامي فيما يتعلق بتلك الجوانب الهيكلية. ولقد توقَّفَت سعادة رئيسة الهيئة للحظة لتسلط الضوء على بعض علامات التقدم الذي أُحرِز في مجال القضاء على التمييز ضد المرأة في بعض بقاع العالم منذ اعتماد خطة عام 2030. وبرغم التحديات القائمة، وبرغم ما استغرقته تلك التغييرات الإيجابية من سنوات لتتحقق، إلا أنها ستؤتي نتائج تشهدها الأجيال القادمة.

9 - كما أفادت بأن الخطة الإستراتيجية قد حددت — على نحوٍ أفضل من أي وقت مضى — الكيفية التي يمكن بها تنفيذ ولاية الأمم المتحدة للمرأة على كلٍ من الدعم المعياري، والأنشطة التنفيذية وتنسيق الأمم المتحدة، بحيث تحقق أثراً أكبر. وعند ذكرها بعض الأمثلة على التقدم المحرز في تلك المجالات، توجهت بالشكر للاتحاد الأوروبي على فرصة العمل في شراكةٍ معهم ومع منظومة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة. وأعادت قولها بأنه بغض النظر عما إذا كان العنف ضد المرأة متمثلاً في استهداف الفتيات والنساء في مناطق النزاع، أو في مضايقة السيدات الساعيات نحو الترشح لشغل الوظائف العمومية، أو في المعدّل المرتفع لجريمة قتل النساء في بعض مناطق العالم، فإنه يبقى اليوم أحد أخطر العوائق أمام الوفاء بحقوق المرأة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. لقد كان هذا عائقاً أمام النســـاء في كل بلدٍ، تكمن فيه طبقات متراكمــة من التمييز القــائم على الانتمــاء العرقي، والعمر، والفئــة الاجتماعية، والإعاقة، والتعليم، والانتماء الإثني، ونوع الجنس. وكررت قولها بأن المساواة الحقيقية لن تتحقق طالما استمر العنف ضد المرأة.

10 - أوضحت رئيسة الهيئة أن نتائج الخطة الإستراتيجية تنحصر في خمسة نطق، وأنها تركّز على محصّلات ملموسة ومحددة. على سبيل المثال، خططت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواصـــلة دعم جهود الدول الأعضـــاء لتعزيز الأعراف والمعايير العالمية وتنفيذها؛ وضـــمان قدرة المرأة على تحقيق تأمين الدخل، والعمل اللائق، والاستقلال الاقتصادي؛ وتيسير الأمور للمزيد من السيدات والفتيات القادرات على المساهمة في جوانب السلم والأمن والاستفادة من جهود الوقاية ونشاط العمل الإنساني – بما في ذلك العمل مع الشركاء لزيادة التمويل المرصود للمرأة في أطر بناء السلام والاستجابة الإنسانية. كما أكدت على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستتمكن — بفضل الدعم المقدم من المجلس — من مواصلة سعيها نحو تحســـين قياس النتائج، بما يحقق لها القدرة الكاملة على قياس مدى التأثير المتحقق بفعل هذه الخطة الإستراتيجية.

11 - وبالتطرق إلى مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لإعادة وضـــع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولضمان تحقيق الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين، فقد شددت رئيسة الهيئة من جديد على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم المبادرة، مشيرةً إلى أن المســاواة بين الجنسين هي المجال الأهم الذي تركز عليه البرامج المشتركة للأمم المتحدة. وقد خططت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواصـــلة تحديد ماهية التدابير قد تقود نحو مزيدٍ من الكفاءة والتأثير لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما على الصعيد القُطري.

12 - بخصـــوص الميزانية المتكاملة، كانت هيئة الأمم المتحدة تقترح مســـاهمات تطوعية متوقعة قدرها 880 مليون دولار أمريكي لعامي 2018 و2019، وتطلب اعتماداً للميزانية المؤسسية بقيمة 8,203 ملايين دولار أمريكي. وتم تنسيق الميزانية المتكاملة التي تبلغ مدتها سنتين على

نحو يتسق مع الخطة الإستراتيجية البالغة مدتها أربع سنوات، واستكمال تمويلها عن طريق الاشتراكات المقررة المحددة بموجب الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتأكيداً على الأهمية التي علقتها رئيسة الهيئة على المساءلة، فقد شددت رئيسة الهيئة على أن المساءلة المالية قد ضمنت تقديم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمليات مراجعة حسابات نظيفة على الدوام. وأوضحت أنه لكي تحافظ الهيئة على هذه الممارسة، فمن المهم — في ظل تطبيق اللامركزية — ضمان بقائها هيئة فاعلة على مستوى المنظومة وضِمن الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها. وفي هذا الصدد، طالبت رئيسة الهيئة بترقية منصب رئيس الحسابات من المستوى P5 إلى المستوى D1 (منصب نائب المدير)، مؤكدةً أن ذلك المستوى يقع على درجة مناظرة لمستوى الأقران في الأمم المتحدة بالنسبة لمن يتبوأ منصباً رقابياً، والذي يمكنه أن يدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المحافل المعنية بالميزانية والشؤون المالية على مستوى منظومة هيئة الأمم المتحدة.

13 - تم التطرق إلى أن 193 متبرعاً — معظمهم من الدول الأعضاء — قد وفروا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد المالية في عام 2016، وأن أغلبيتهم يجددون مساهماتهم ويوسّعونها في عام 2017. وفي عام 2016 وحده، وسعت 46 دولة من الدول الأعضاء من نطاق دعمها المالي؛ حيث رفعت 9 دول إجمالي مساهماتها التطوعية إلى أكثر من الضعف، بينما زادت 16 دولة مساهماتها الأساسية إلى الضعف أو أكثر. وقد أعربت رئيسة الهيئة عن تقديرها لهذا الدعم.

14 - تشديداً على ضرورة الإسراع في معالجة الاحتياجات غير الملبّاة للسيدات والفتيات حول العالم، أفادت رئيسة الهيئة بأن مصادقة المجلس التنفيذي على الخطة الإستراتيجية الجديدة سوف يتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تكثيف دعمها لتطبيق خطة عام 2030 على الفور – بالعمل المتضافر مع الدول الأعضاء نحو تحقيق مساواة حقيقية.

ثالثاً - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

15 - قدَّم مدير قسم التنظيم والإدارة تقريراً حول تقديرات الميزانية المتكاملة عن فترة السنتين 2018 و2019، والتقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ) ورد الإدارة ذي الصلة عليه. والميزانية هي الخطة المالية التي تُتيح للمنظمة أن تتمتع بالقدرة المالية والمؤسسية على تحقيق نتائج خطتها الإستراتيجية، فضلاً عن أنها تُغطي جميع فئات التكاليف ومصادر التمويل والموارد الأساسية وغيرها في إطار مقترح واحد مُوحد. وترتكز الميزانية المتكاملة على مبادئ الإدارة القائمة على النتائج وتتوافق مع إطار النتائج المتكامل لخطتها الإستراتيجية. وسعياً للاتساق مع إطار النتائج المتكامل، سوف تواصل الهيئة التعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من المشاركين من أجل زيادة الموارد الأساسية، وهو الأساس لما تضطلع به من أنشطة، وذلك وفقاً لما تم التأكيد عليه في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات.

16 - كان إجمالي الموارد المتوقع عن الفترة بين عامي 2018 و2019 يُقدَّر بقيمة 7,1158 مليون دولار أمريكي، شاملاً 880 مليون دولار أمريكي كمساهمات تطوعية متوقعة. ومن أصل إجمالي الموارد المتوقعة، تبلغ الموارد العادية 5,460 مليون دولار موارد عادية، بالإضافة إلى مبلغ 2,698 مليون دولار من موارد أخرى. وفي هذه الميزانية المتكاملة، سيتم تخصيص 8.83 بالمائة للأنشطة الإنمائية (وتشمل الفعالية الإنمائية)، و8.12 بالمائة للإدارة و9.2 بالمائة للتنسيق الإنمائي للأمم المتحدة و3.0 بالمائة للأنشطة ذات الأغراض الخاصة. ومن ثم، فإن نسبة تكاليف الإدارة عن الفترة ما بين عامي 2018 و2019 تتناقص بالمقارنة مع التقديرات عن فترة السنتين 2016 و2017.

17 - برغم أن الميزانية العادية لم ترتفع من تأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لكنها خدمت ولايات حكومية دولية توسعت بشكل ملحوظ منذ بدأت الهيئة عملياتها. وقد شكّلت الميزانية العادية نسبةً صغيرة جداً —

7.1 بالمائة فقط — من إجمالي الموارد المتوقعة للهيئة عن فترة السنتين 2018 و2019. وفي ضوء ما سبق، تم إعداد التحليل الوظيفي بهدف تحديد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (المساهمات التطوعية) التي ساهمت في العمل المعياري الحكومي الدولي للهيئة. لقد استند التحليل إلى إجراء استعراض داخلي لجدول التوظيف والوظائف وخطط العمل والوصف الوظيفي ومصدر الأموال في جميع الأقسام. وقد تم تحديد خمس مناصب بصفتها مناصب تؤدي مهام معيارية حكومية دولية. ولتأمين تمويل المناصب الخمس المقترح تحويلها، فقد اشتملت تقديرات الميزانية المتكاملة عن فترة السنتين 2018 و2019 على مخصصات بقيمة 2 مليون دولار. وإذا قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد مقترح هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحويل الوظائف الخمس من المساهمات التطوعية إلى الميزانية العادية، فسوف يُعاد توجيه الموارد الخارجة عن الميزانية الخاصة بتلك الوظائف إلى الأنشطة البرنامجية.

18 - في هذا الصدد، قدمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ) توصيةً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على ضم الوظائف الخمس السالف ذكرها إلى الميزانية العادية عن فترة السنتين 2018 و2019، وقد حذف المجلس التنفيذي التكاليف المقابلة من الميزانية المؤسسية عن الفترة ما بين عامي 2018 و2019، مما يؤدي إلى خفض من الاعتمادات ويزيد الموارد الموجهة إلى الأنشطة البرنامجية. وطبقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ) المذكورة في الفقرتين 13 و17 من تقريرها، فقد أوصت اللجنة كذلك باعتماد العنصر المؤسسي لتقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن فترة السنتين 2018 و2019، كما أوصت بموافقة المجلس التنفيذي على اعتمادٍ قدره 8,203 ملايين دولار أمريكي (إجمالي)، شاملاً 4,31 مليون دولار لاسترداد التكاليف المتعلقة بموارد أخرى.

19 - لقد ألقت العديد من الأعضاء كلمتها، وأشادت بإعادة تعيين وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة لفترة ولاية

ثانية تمتد لأربعة أعوام كمديرةٍ للهيئة. وقد توجهت الدول الأعضـــاء بالشكر لمكتب المجلس التنفيذي الذي تترأسه سعادة الرئيسة، وعبرت عن تقديرها لعملية المشاورات المكثفة بخصوص وضع الخطة الإستراتيجية الجديدة، وتقديرها أيضـــاً للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ســـبيل تحقيق التوازن بين مختلف الأولويات ووجهات النظر والمخاوف لدى الدول الأعضاء. وقد وافقت أغلبية الدول الأعضاء بصفة عامة على منهج الخطة الإستراتيجية، وعبرت عن رؤيتها بأن هذا المنهج من شأنه أن يدفع بالهيئة نحو الاتجاه الصـــحيح، وأعربت عن تطلعها لاعتماده في هذه الدورة.

20 - سلطت الوفود الأضواء على الإنجازات التي تمت على مستوى بلدان كل منها، ورحبت في ذلك السياق بتمسك هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب"، وبجهودها لمناهضة الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز ضد المرأة، في إطار عمل الخطة الإستراتيجية. وقد سُرَّ بعض المتحدثين إذ رأوا أن الخطة الإستراتيجية لا تقوم على الدروس المستفادة وتوصيات التقييم الأخيرة فحسب، بل إنها تعتمد منهجاً أكثر تركيزاً وتنسيقاً تجاه دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عقد الاجتماعات وشراكاتها لتحفيز التغيير لصالح النساء والفتيات. فيما أشارت بعض الوفود إلى أن العمل الإستراتيجي الرامي إلى ضمان حقوق الفتيات في التعليم، وضمان الحقوق الإنجابية للمرأة وحوقها في الصحة الإنجابية والجنسية، يشكل عنصراً ضرورياً لإطار العمل هذا. ولقد تلقت الهيئة إشادات على ما أبدته من قيادة في التصدي للعوائق التي تحول دون حصول النساء والفتيات على حقوقهن، وذلك في إطار برامجها.

21 - لقد شدد العديد من المتحدثين على دعمهم الكامل للولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما أسعدهم ما لاحظوا من استرشاد الخطة الإستراتيجية بالأعراف والمعايير الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالإضافة إلى مراجعة الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الإستراتيجية السابقة.

22 - وبرغم إقرار العديد من الوفود بالطابع المتكامل لدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدعم المعياري، والأنشطة التنفيذية وتنسيق الأمم المتحدة، إلا أنها ارتأت وجوب إعطاء الأولوية الكافية للأجزاء المعيارية والتنسيقية لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لمواجهة حجم الطلب الهائل. وقد أعرب أحد المتحدثين عن تقديره لكون المنهج القائم على حقوق الإنسان قد تبلور كمبدأ استرشادي في الخطة الإستراتيجية. ولقد تلقت الهيئة الإشادات والثناء على تسليطها الضوء على احترام السيطرة الوطنية عند تطبيق ولايتها. وأكد أحد الوفود على أن جوهر أهداف التنمية

المســـتدامة يكمن في تمكين الناس كافةً، بما فيهم النســـاء والفتيات. بينما رحب بعض المتحدثين بالإشـــارة إلى الرجال والفتية في ســـياق تعزيز المســاواة، بالإضــافة إلى الإشــارة إلى الشــباب بصــفتهم عناصــر تمكينية وعناصر مستفيدة من عالمٍ تسوده المساواة بين الجنسين.

23 - كما أعرب البعض عن دعمهم للميزانيات المؤسسية والمتكاملة المقترحة، بينما وصفها بعض آخر بأنها تبعث على التفاؤل، وذكّروا بأهمية الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل. وتمت مناشدة الهيئة بمواصلة مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ) على نحو نشط.

24 - أكد أحد المتحدثين على أن فهم مشكلات المساواة بين الجنسين من منظور الدول النامية يُعد أمراً ضرورياً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سائر الأنشطة التنموية. كما أشار الوفد إلى أن ضم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى جهود المساعدة الإنسانية على مستوى منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد على تخفيف الآثار السلبية التي تعاني منها النساء والفتيات في المواقف الناشئة بفعل الأزمات والكوارث الطبيعية. وأكدوا على ضرورة استرشاد الخطة الإستراتيجية بالاستعراض الشامل الجديد للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات، وأن تُعطى الأولوية لأقل الدول نمواً – لا سيما في إطار تطبيقهم لمنهاج عمل إسطنبول. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناشدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة باتّباع نهج تنظيمي لمعالجة الفجوة الرقمية بين المرأة والرجل، والشمول المالي، وتعزيز القدرات الوطنية لتحقيق أهداف الهيئة.

25 - رحبت بعض الدول الأعضاء بجهود الهيئة الرامية إلى تحسين الإطار المتكامل للنتائج والموارد، مشيرةً مع ذلك إلى أنه لا يزال هناك مجالٌ للتحسين في تحديد سبل التحول المنطقي من الإجراءات المتخذة إلى النتائج المنتظرة. ولقد تم اعتبار هذا أمرًا بالغ الأهمية لكي تستطيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم التقارير عن جميع مستويات هذا الإطار. وقد ناشدت هذه الدول المكاتب الإقليمية والقُطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بضمان تجسيدها لأولويات الخطة الإستراتيجية واتجاهها في إستراتيجياتها وخطط أعمالها الخاصة.

26 - رأى أحد الوفود أن مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والموارد كان يمكن أن تكون أقوى من ذلك في مجال إتاحة القياس الأفضل لمدى

تعزيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحقوق النساء والفتيات في مواجهة أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، وخاصـــةً حقوق النســـاء والفتيات ذوات الإعاقة.

27 - كـان هنـاك دعوة محـددة موجهـة إلى هيئـة الأمم المتحـدة للمرأة لزيادة حضـورها في منطقة المحيط الهادئ، مدعومةً باسـتشـهاد بالفقرتين 10 و11 من الاستعراض الشـامل للبرنامج الذي يُجرى كل أربع سنوات، والذي يطالب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نصـاً: "بمواصـلة دعم الدول النامية والتصـدي للتحديات الخاصـة التي تواجه أشـد الدول ضـعفاً، وذلك في حدود الولايات القائمة والموارد الموجودة. " وقد تمت الإشـارة إلى أن منطقة المحيط الهادئ هي الأكثر عرضـــةً لتأثيرات الكوارث الطبيعية، وأن نزوح النســـاء والفتيات ـــ الناتج عن تأثيرات التغير المناخي ـــ يبرر إيلاء انتباهٍ خاص للمرأة في هذه المواقف. وقد قامت إحدى الدول الأعضاء بالتذكير بأهمية توفير المساعدة للدول الأعضاء بناءً على طلبها.

28 - أعربـت إحـدى الـدول الأعضـــاء عن دعمهـا لمبـادرة البرنـامج الرئيســـيـة الراميـة إلى زيـادة الموارد وتقويـة التـأثيرات وتحقيق نتـائج مســـتدامة على أرض الواقع. فيما أكدت وفودٌ أخرى على أهمية تعبئـة الموارد، بما في ذلك الحاجة إلى تنويع قاعدة المتبرعين، مناشدةً بمواصلة الاستثمار في الأنشطة التي من شـأنها تعزيز ثقة الشـركاء. ناشـدت بعض الدول الأعضـاء الهيئة بالاستفادة من مصـادر رأس المال الخاصـة، داعيةً إلى إحداث اتزان في الطموح في تعبئة الموارد، إلى جانب التقييم العميق للـدخـل المتوقع والميزانيـات، والتركيز الإســـتراتيجي على ترتيـب الأولويات. وقد ناشد أحد المتحدثين هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحقيق نتائج أكثر إيجابية ووضـوحاً باسـتخدام التمويل الأسـاسـي، بينما أعرب آخرون عن تقديرهم لعمل الهيئة في الســـياق الابتكاري، مؤكدين على أن المناخ المالي المتغير يدعو إلى نهوجٍ ابتكارية. وأكد أحد الوفود على ضرورة ألا يؤثر مبلغ المســـاهمات التطوعية على مســـتوى المســـاعدة المقدم للدول الأعضاء المهتمة.

29 - وحول خطة إصلاح الأمم المتحدة، رأت إحدى الدول الأعضاء إمكانية تحقيق منظمة أمم متحدة قوية قادرة على تحقيق القيمة مقابل المال بشفافية تامة عن طريق التأكيد على أربعة محاور رئيسية هي: القيادة، والكفاءة، والمساءلة، والأداء، وأشارت إلى أن أولويات الإصلاح تلك جاءت متأصلة في تقرير الأمين العام الأخير المتعلق بالإصلاح.

رابعاً - الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل

30 - تقرير عن الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: قدمت مديرة الشراكات الإستراتيجية مشروع تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة بين عامي 2018 و2021. واتسم الحوار المنظم بأهمية خاصة بالنظر إلى الولاية الثلاثية الفريدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تطلبت تمويلاً كافيا لكل جزء من مكوناته. وقد استغلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدراتها الوظيفية الثلاثة المتمثلة في الدعم المعياري والأنشطة التنفيذية وتنسيق منظومة الأمم المتحدة، بطريقة متكاملة لتحقيق نتائج محدثة للتحول. ويجب دعم هذه الوظائف الثلاث من خلال ما يلي: (1) إدارة المعرفة والتخطيط الإستراتيجي وإدارة الأداء؛ (2) وجود مركز معرفة قوي، والدعوة، والشراكات الإستراتيجية مع المجتمع المدني — بما في ذلك الجماعات النسائية والشبابية — فضلاً عن القطاع الخاص؛ و(3) المساءلة والإدارة فيما يتعلق بالموارد التشغيلية والبشرية. وتعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل لدعم التنفيذ الكامل لولايتها: (1) الاشتراكات المقررة المعروفة أيضاً باسم "الموارد المقدرة"؛ و(2) الموارد العادية التي تعرف أيضاً باسم "الموارد الأساسية" أو التبرعات غير المخصصة؛ و(3) موارد أخرى تُعرف أيضاً باسم "الموارد غير الأساسية" أو التبرعات المحددة.

31 - في الفترة بين عامي 2012 و2016، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نمواً في الإيرادات بلغ نحو 5.9 بالمائة سنوياً إجمالياً. وفي الفترة بين عامي 2012 و2014، شهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نمواً مطردا

ومرتفعاً نسبياً، وفي عام 2015 انخفضت الإيرادات، ثم استأنفت النمو في عام 2016، وإن كان دون التوقعات. وقد استفادت المنظمة من هذا النمو لتوليد زخم المضي قدماً من أجل ما يلي: (1) الوفاء بالدعم المعياري ووظائف تنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ (2) مضاعفة أنشطتها التشغيلية تقريبا منذ عام 2011؛ (3) تحسين الإدارة القائمة على النتائج؛ و(4) تلقي نتائج مراجعة واضحة كل عام.

32 - بغية توسيع نطاق الموارد بشكل أكبر وأسرع، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز نهجها إزاء تعبئة الموارد. وقد بدأت الهيئة عملية استعراض الاتجاهات والدروس المستفادة بشأن تنمية الموارد بوجه عام، واضطلعت بتحليل المخاطر والفرص لمختلف قطاعات تدفقات الإيرادات الحالية والمستقبلية، وشرعت في إجراء تعديلات على أولوياتها ونهوجها ونظمها. وقد لخّص هذا التقرير هذه الجهود، التي وضعت توقعات النمو عن فترة السنتين 2018 و2019 وتقديرات النمو الأولية عن الفترة بين عامي 2020 و2021.

33 - قدمت الدول الأعضاء الإشادة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على عملها في تعبئة الموارد وإشراك جهات مانحة غير تقليدية ومن غير الدول. وقد أعربت عن تقديرها للتقرير وللتحليل عالي الجودة المضطلع به. ودعا أحد المتحدثين إلى توضيح الوظائف التي سيتم تمويلها من خلال الموارد الرئيسية ومصادر التمويل "المحايدة" الأخرى، في الحوارات المستقبلية. وقد نوَّه الوفد إلى أهمية استخدام مثل تلك الموارد في العمل المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستويين العالمي والقُطري.

34 - بالإشارة إلى تقرير الأمين العام حول إصلاح الأمم المتحدة، فقد تم التشديد على وجوب اشتمال الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل على كيفية تمويل النتائج على مستوى المنظومة. وقد تمت مطالبة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستفاضة في التقارير السنوية المقبلة حول كيفية ترتيب الأولويات في إطار عمل الخطة الإستراتيجية ومعايير التواجد القُطري، إذا لم تتحقق أهداف تعبئة الموارد. ولقد تمت الإشادة بجهود هيئة الأمم

المتحدة للمرأة الرامية إلى زيادة التمويل الأساسي وغير الأساسي، وطولبت بالوصول بالحوار المنظم بشأن التمويل إلى مستوى أعلى عن طريق الاضطلاع بدور استباقي في الاشتراك في حوارات إستراتيجية مع الدول الأعضاء منفردةً، وكذلك مع جهات مانحة من غير الدول. وقد نوهت إحدى الدول الأعضاء إلى أنه سيتم بذل جهودٍ لتحقيق تركيز برنامجي أكبر، وتحقيق حافظة متوازنة، و"توحيد الأداء". ولقد رحبت بخطة الهيئة الرامية إلى العمل تجاه تحسين التمويل المشترك/الجماعي.

35 - تمت مطالبة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة جهودها نحو ضمان الشفافية فيما يتعلق بالموارد المالية وكيفية إنفاقها. وحثت الدولة العضو باقي الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل ضمان وجود الهيئة في وضع يتيح لها إنجاز ولايتها الثلاثية بالغة الأهمية.

خامساً مسائل مراجعة الحسابات

36 - قدم كلٌ من مدير قسم التنظيم والإدارة ورئيس الحسابات استعراضاً للبيانات المالية المدققة ورد الإدارة على تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016.

37 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين أنظمة إدارة الأداء وإعداد التقارير، والمساءلة المالية، ومراجعة الحسابات، وإدارة الموارد البشرية وإدارة المخاطر والبنية التحتية التشغيلية، وهي تضطلع بوظيفة تقييم مستقلة قوية. وفي عام 2016، تلقت الهيئة تقريراً خامساً على التوالي بشأن مراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات، مما يؤكد أن البيانات المالية جاءت متفقة مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، وأن المعاملات التي خضعت للمراجعة والتدقيق كجزء من عملية مراجعة الحسابات كانت مطابقة — من جميع الجوانب المهمة —

للوائح والقواعد المالية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي نهاية السنة الثالثة من الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كان أداء الهيئة في مقابل أهدافها – بما في ذلك الأهداف التي تمت مراجعتها في استعراض منتصف المدة – أداءً إيجابياً. وفي المُجمل، تحققت نسبة 71 بالمائة من أهداف التنمية أو باتت على المسار الصحيح. وبرغم القيود المتصلة بالموارد، جاء الأداء قوياً على مستويات النتائج والمخرجات حيث تحقق منها 79 بالمائة، وأصبح 76 بالمائة منها على المسار الصحيح.

38 - تلتزم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقيام على تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بالعام المالي 2015، تم تطبيق أربع توصيات من أصل 17 توصية أصدرها المجلس، بينما بقيت 13 توصية قيد التطبيق. وفيما يتعلق بالعام المالي 2014، تم تطبيق أربع توصيات من أصل 12 توصية أصدرها المجلس، بينما بقيت ثمان توصيات قيد التطبيق.

39 - في بيانٍ مشترك، وجهت عدة وفود شكرها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقريرها المالي السنوي، وكذلك شكرها لمجلس مراجعي الحسابات على التقارير المقدمة. ولقد رحبوا بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إزاء تطبيقها للأولويات الإستراتيجية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين الكفاءة والفاعلية التنظيمية. وأفاد البيان أن تقديم هذه التقارير قد أكد لهم أنه جرى استخدام التمويلات استخداماً مناسباً يتفق مع المعايير المحاسبية المعترف بها. وفي هذا الإطار، تبيّن أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد استمرت في أخذ خطوات كبرى في وضع قواعد وعمليات وإجراءات ولوائح قوية، وفي تنمية قدرات موظفيها، لتزيد بذلك من فاعلية عملياتهم وأعمالهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات منحنا ثقةً في أنه كانت تجري إدارة

الشؤون المالية للهيئة على نحوٍ سليم، وفي أن قدراتها في هذا النطاق آخذةٌ في النمو.

40 - أقرت الدول الأعضاء بالجهود المبذولة من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل حل القضايا والمسائل المشار إليها في التقارير السابقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، مشيرةً إلى أن 17 بالمائة من توصيات تقارير الأعوام المنصرمة لا تزال معلَّقة، وناشدت الهيئة لتناولها.

41 - بالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير هذا العام إلى المجالات التي يمكنه فيها إجراء تحسينات أخرى، مثل القيمة مقابل المال، وإدارة المخاطر، والتواجد القُطري وإدارة البرامج.

42 - تم التنويه إلى أن هناك عدة مسائل متعلقة بتحقيق القيمة مقابل المال في حاجة إلى إجراء تحسينات عليها. ففيما يتعلق بإدارة السفر، حدد مجلس مراجعي الحسابات بعض المخاوف حول تطبيق سياسة السفر لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتفيد توصياته بأن تحسين الامتثال لمتطلبات سياسة السفر من شأنه أن يؤدي إلى ترشيد في نفقات الهيئة. كما نوهت الوفود بالتوصيات الصادرة بخصوص إدارة مقدمي خدمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحثت الهيئة على تحسين أفضل قيمة في هذا المجال.

43 - تم التطرق إلى نتائج مجلس مراجعي الحسابات بخصوص الافتقار إلى خطط شاملة لتخفيف المخاطر. فبينما أقر التقرير بالإجراءات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحديد المخاطر، ولكن أشار كذلك إلى أن إدارة المخاطر ليست موثقة على النحو الأمثل. وأقرت الوفود بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل على تحسين التوجيه والإرشادات والأدوات الخاصة بالتصدي بالمخاطر بما يتسق مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأكدت على حاجة الهيئة إلى مواصلة تعزيز إدارة المخاطر كمسألة ذات أولوية.

44 - وفيما يخص عدم وجود سياسة وملاحظات توجيهية تنظم إنشاء التواجد الميداني على الصعيد القُطري، وبالحاجة إلى إعداد دراسات جدوى للبرامج القائمة والحاجة إلى تطبيق سياسات للعمل في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، أقرت الدول الأعضاء بالجهود المبذولة من أجل تأسيس أداةٍ/وسيلةٍ لتقييم التواجد القُطري. وحثت الدول الأعضاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة على اتخاذ خطوات لتناول توصيات مجلس مراجعي الحسابات في هذا المجال، من أجل تحقيق النتائج المتوقعة.

45 - وعن إدارة البرامج، تم التنويه إلى أوجه القصور التي ألقى مجلس مراجعي الحسابات الضوء عليها في تطبيق عمليات اختيار الشركاء وإدارتهم، وغياب التوجيهات والمعايير الخاصة بتحديد تكاليف الدعم وتعليله. كما تم إلقاء الضوء على التأخيرات في خطط المراقبة والتقييم والبحث، وفي تقديم تقارير الجهات المانحة، حيث وجد مجلس مراجعي الحسابات أن 39 بالمائة فقط من التقارير قد قُدّم في موعده. كما تم تحديد تأخيرات في تصفية السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، وفي الإغلاق المالي للمشروعات. ونوشدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمعالجة مشاكل التأخيرات التي أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات من أجل زيادة الفعالية الإجمالية لإدارة البرامج.

46 - بصفة أعم، تمت مناشدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة زيادة جهودها في تطبيق التوصيات المحددة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وأوصت الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للأمور التي تنطوي على خطورة ملموسة. وطالبت الدول الأعضاء الهيئة بتقديم مزيد من التفاصيل في المستقبل حول استجابتها لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك المكاتب المسؤولة، ومستويات الأولوية، ومعالم الإنجاز والأهداف المتصلة بتطبيق التغييرات والتحسينات.

47 - أعربت الوفود عن تقديرها لالتزام الهيئة بضمان الاستخدام الفعال والكفء والمستدام لمواردها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة للنساء والفتيات حول العالم، وتوجهت بالشكر إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على

اهتمامها البالغ بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، وتطلعت إلى إجراء تحسينات مستقبلية.

48 - أبدى رئيس الحسابات ملاحظته حول ما تحقق من اللامركزية في التقارير الخاصة بالجهات المانحة، وأن مراقبة تلك التقارير قد تعززت. كما أصبح الإغلاق المالي للمشاريع يتم بصورة آلية.

49 - أشار مدير البرامج إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطبق سياسة استرداد التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرات إدارة المشروعات قد تعززت من خلال تحديد أربع فئات رئيسية، وهي: المخاطر، وإدارة أصحاب المصالح المتعددين، والدروس المستفادة، والميزانيات. وفيما يخص التواجد القُطري، تعمل الهيئة على تحليل الاحتياجات باستخدام أدوات/وسائل متنوعة.

50 - أكد مدير قسم التنظيم والإدارة أنه يتم أخذ جميع الآراء والرؤى والإرشادات المقدمة من الدول الأعضاء على محمل الجد الشديد. وفيما يخص إدارة المخاطر وتخفيفها، فقد أشار مدير قسم التنظيم والإدارة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أحرزت تقدماً جيداً في إقامة نظامٍ للإدارة المركزية للمخاطر وأن نسبة الامتثال المتعلقة بتحديد المخاطر هي 100 بالمائة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت نسبة تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات.

سادساً - التقييم

أ. التحليل التجميعي للتقييمات الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2016

51 - قدم المدير القائم بأعمال مكتب التقييمات المستقلة التحليل التجميعي للتقييمات الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة عام 2016. عمل التحليل التجميعي على تجميع وتوليف المعلومات المستمدة من 36 تقييماً وترجم هذه الأدلة إلى معلومات يمكن الوصول إليها بهدف التعزيز المستقبلي الممنهج لوضع البرامج والفاعلية التنظيمية ومهمة التقييم.

سيساعد هذا التحليل أيضاً على التعرف على مدى تنفيذ الخطة الإستراتيجية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021. وضع التحليل التجميعي بعين الاعتبار وجهات النظر المطروحة وفقاً للتوجيهات المنهجية الصادرة عن شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية (DAC-EVALNET) بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المتعلقة بتقييم فاعلية التنمية: من حيث الأهمية والفاعلية والكفاءة والاستدامة وتوظيف ثقافة النتائج ووجهات النظر في العوامل الدافعة للتغيير (الأدلة والبيانات والإحصاءات؛ ومركز المعارف؛ وبناء التحالفات والحركة نحو التغيير؛ والابتكار والتقنيات) المحددة في مسودة الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة ما بين عامي 2018 و2021. كما عرض التحليل التقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تطبيق معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سالفة الذكر مقارنةً بتقارير التحليل التجميعي السابقة.

52 - تمثل الاستنتاج الشامل في أن تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أسفرت عن الحفاظ على مستويات أداء جيدة من حيث الأهمية والفاعلية. وهناك أيضاً أدلة جديدة على وجود تحسن جوهري في أنظمة الإدارة القائمة على النتائج، حيث إن مجالي الاستدامة والفاعلية يمتازان بأكبر قدر من الإمكانات للتحسن المستمر. تم إيضاح النتائج المنفصلة الخمسة كما يلي:

النتيجة 1: الأهمية – ازدادت إيجابية تأثير تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيجابية منذ عام 2013، مع تحقيق المزيد من التحسينات المؤخرة في تحسين العلاقات مع الشركاء.

النتيجة 2: الفاعلية – لعب بناء القدرات اللامركزية دوراً محورياً في تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة القيادي في مجال المساواة بين الجنسين. ويتطلب توسيع هذا الدور القيادي على المستوى القُطري

تحقيق تكامل وثيقٍ بدرجة أكبر في برامج التشغيل والتنسيق الخاصة بالأمم المتحدة ضمن المذكرات الإستراتيجية.

النتيجة 3: الكفاءة – تدعم أنظمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة حالياً لها. ويمثل هذا تحسناً في المعدلات المحرزة على مدار السنين.

النتيجة 4: الاستدامة – تبين أن الاستدامة على مدى ملف العمليات التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة المرأة يشوبها الاختلاط والتفاوت؛ حيث توجد أدلة على أن الإنجازات من المرجح أن تستمر في الزيادة عند دعمها من خلال دورات برامجية أطول.

النتيجة 5: الإدارة القائمة على النتائج – كشفت التقييمات عن وجود تحسن في كفاية أنظمة الإدارة القائمة على النتائج لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنةً بالأعوام السابقة، وهذا يثبت إلى حد كبير فاعلية الجهود المبذولة مؤخراً لتطبيق نظام إدارة النتائج المؤسسية والاهتمام المؤسسي بالإدارة القائمة على النتائج.

53 - تم إيضاح نتائج التوليف الكمي — من حيث ارتباطها بالعوامل الدافعة للتغيير — في مسودة الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2012. وقد طبق هذا التحليل نهجاً تطلعياً يستشرف آفاق المستقبل لإلقاء الضوء على وجهات نظر المؤسسات مع تحول هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتطبيق خطتها الإستراتيجية الجديدة. وقد تم تحديد وجهات النظر الأربعة التالية:

وجهة النظر رقم 1: الأدلة والبيانات والإحصاءات – تعد التدخلات المتبلورة حول بناء قدرات وطنية لتوليد البيانات واستخدامها من إحدى نقاط القوة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي أخذت تظهر على المستوى القُطري. ورغم أن هذه الجهود لم يتم دمجها وتوحيدها على أتم وجه بعد لتشكل أحد المقومات المؤسسية المميزة، إلا أن الخطة الإستراتيجية

الجديدة للفترة ما بين عامي 2018 و2021 اقترحت تناول هذه الحاجة. ومع ذلك، فما تزال هناك حاجة لأدلة أكثر عدداً وقوة — بما في ذلك الأدلة المستخلصة من التقييم — فيما يتصل بالتعاون مع الشباب والرجال والصبية وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وجهة النظر رقم 2: مركز المعرفة – أخذ دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة كمركز معرفة على المستوى الدولي والقُطري والعالمي يبرز ليكون هو الجزء الأهم لفاعليتها حالياً ومستقبلاً في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وجهة النظر رقم 3: بناء التحالفات – يُعد تسهيل بناء العلاقات والحوار الهادف بين الأطراف المعنية المختلفة أمراً مهماً لتحقيق فاعلية دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مختلف السياقات القُطرية. وتعد الشراكات هي المجال الأكثر قدرةً على تعزيز تأثير تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إذ تستند إلى مبرر قوي يدفعها للاستفادة من النجاح المحرز مؤخراً في تحسين علاقات الشراكة لتحقيق فاعلية أقوى.

وجهة النظر رقم 4: الابتكارات والتقنيات – مع أنه لم تتوفر بعد أدلة مستمدة من التقييمات حول إستراتيجيات الابتكار الرقمي الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلا أن التقييمات تبرز بالفعل فاعلية ابتكار إجراءات وعمليات تقليدية لتعزيز المشاركة والإبداع المشترك والتماسك الاجتماعي. وعلاوةً على ذلك، فهي تبرز الحاجة إلى مزيدٍ من الأدلة المستمدة من التقييم حول المنهجيات المبتكرة تجاه العمل مع فئات محددة من الجمهور، خاصةً الشباب والرجال والصبية.

54 - وقد قدم مدير البرامج رد الإدارة ذي الصلة.

ب. خطة التقييم المؤسسية فن الفترة بين عامي 2018 و2021

55 - تم أيضاً عرض خطة التقييم المؤسسية عن الفترة بين عامي 2018 و2021. كان هدف الخطة — كما هو موضح في الملخص التنفيذي لها — هو توفير إطار عمل متناغم يمكن من خلاله توفير أدلة تقييمية مفيدة بطريقة منهجية حول فاعلية الجهود المبذولة بموجب الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للفترة ما بين عامي 2018 و2021 وكفاءتها وأهميتها وتأثيرها واستدامتها. وقد تم إعداد خطة التقييم المؤسسية هذه استناداً إلى الخطة السابقة، وأوضحت هذه الخطة التقييمات المؤسسية المقرر أن تخضع لإدارة مكتب التقييمات المستقلة في الفترة ما بين عامي 2018 و2021 وفق الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021.

56 - تم اختيار التقييمات المؤسسية المقترحة بناءً على معايير ومتطلبات سياسة التقييم الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن عملية تشاور مكثفة مع مجموعة الإدارة الموسعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (التي تضم الإدارة العليا، وجميع المديرين الإقليميين، وجميع مديري وحدات وأقسام المقر)، وأعضاء المجلس التنفيذي، وأعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني لضمان تناسب خطة التقييم المؤسسية. ويُقدر إجمالي قيمة التمويلات المطلوبة لتنفيذ خطة التقييم المؤسسية على مدى 4 أعوام بنحو 65.1 مليون دولار أمريكي، بخلاف تكاليف العمالة، وغيرها من التكاليف المرتبطة بتعزيز مهمة التقييم اللامركزي، وتعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة وقدرات التقييم على الصعيد القُطري. سوف يتناول التقرير السنوي الخاص بمهمة التقييم المقدم إلى المجلس التنفيذي كل عام — وكذلك إلى لجنة التقييم العالمية وفريق الإدارة العليا — التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي تهدد تنفيذ خطة التقييم في حشد الموارد الكافية والاحتفاظ بالعمالة، كما ترتبط على وجه أعم بأي

قضـــايا كبرى تؤثر على تنفيذ الخطة الإســـتراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

57 - في بيانٍ مشـترك أصـدرته عدة دول أعضـاء بشـأن كلتا الوثيقتين المقدمتين بموجب بنود الخطة، جرت الإشـــارة إلى أن التحليل التجميعي أظهر الدور القيادي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المســـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى الكيفية التي أسهم بها بشكل ثابت وفعال في النتائج الإنمائية والســـياســـات الوطنية واحتياجات المرأة بفضـــل تعزيز القدرات اللامركزية. كما أعربت الدول الأعضـــاء عن تقديرها بشـــأن التحســـن الذي طرأ على نظام الإدارة القائمة على النتائج. ولا تزال كفاءة الأنظمة على صـعيد تنفيذ البرامج تشـكل تحدياً بسـبب الشـركاء التنفيذيين، وقد اسـتفسـرت الدول الأعضـاء عن الكيفية التي يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلالها تحسين إجراءات البرامج واختيار الشركاء في المستقبل.

58 - أكدت الدول الأعضـــاء أيضـــاً على أهمية تعزيز ملكية الجهات الفاعلة الوطنية — على سـبيل المثال — فيما يتصـل بتحسـين وضـع الميزانيات المراعية للمنظور الجنســـاني. كما أبرزت أهمية البيانات والإحصاءات، وحثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التعاون مع شركائها لتعزيز القدرات في هذا الصدد

59 - فيما يخص خطة التقييم المؤسـسـية، شـددت الدول الأعضـاء على أهمية التقييمات المؤســســية واســتفســرت عن توافر التمويلات لإجراء التقييمات المشتركة.

60 - أشـار مدير البرامج — رداً على الأسـئلة والتعليقات المقدمة إليه — إلى أن عملية اختيار الشـــركاء التنفيذيين قد جرى تعزيزها من خلال التحليلات الخاصـة بالدروس المسـتفادة والممارسـات الفضـلى وكذلك من خلال إشـراك أصـحاب المصـلحة في عملية اختيار هذه الجهات من أجل زيادة الشـــفافية. وقد ســـاعدت التقييمات اللامركزية على اختيار البلدان الأكثر خبرة، مما أدى إلى تحسين النتائج المحرزة.

61 - نوه المدير القائم بأعمال مكتب التقييمات المستقلة إلى أنه سوف يلزم حشد الموارد اللازمة لإجراء التقييمات المشتركة بشكل منفصل، ولكن سيترتب على ذلك أيضاً توفيرات في التكاليف بسبب تقاسم العبء فيما بين وكالاتٍ عدة.

سابعاً -الزيارات الميدانية

62 - قدمت رئيسة المجلس التنفيذي التقرير الخاص بالزيارة الميدانية المشتركة التي أجريت إلى نيبال في الفترة من 17 إلى 21 نيسان/أبريل 2017 من جانب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-Women)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP). وقد ترأس هذا الوفد المكون من 20 عضواً من أعضاء المجالس السيد والتون ألفونسو ويبسون، الممثل الدائم لدولة أنتيغو وباربودا في الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد أعربت سعادة رئيسة المجلس أيضاً عن انطباعاتها عن الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهند والتي انصب تركيزها على الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

63 - كان الهدف من هذه الزيارة المشتركة هو مساعدة الدول الأعضاء في المجلس على التعرف على الأساليب التي تسهم بها المنظمات في إنجاز خطط التنمية الوطنية وأهداف البرامج العالمية للأمم المتحدة، والتعرف كذلك على مدى إسهامها في ذلك. كان من المتوقع أن توضح هذه الزيارة دور منظومة المنسقين المقيمين في ضمان تنسيق منظومة الأمم المتحدة واتساقها وفقاً لهدف "توحيد الأداء"؛ والتناغم والتنسيق فيما بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة؛ وتملك الجهات الوطنية لزمام الأمور

بخصـــوص البرامج التي تنفذها المنظمات التابعة للأمم المتحدة؛ وأهمية القضــايا الفكرية التي تتناولها تلك البرامج، فضــلاً عن أهمية أهدافها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

64 - توجهت رئيسة المجلس أيضاً بالشكر إلى مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الهند وإلى أمانة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي نظمت برنامج أنشـــطة ملهم. وقد أعربت عن امتنانها بوجه خاص لممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ريبيكا تافاريس — لأنها برهنت على القيمة المضــافة التي يحققها تواجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الساحة — وللمديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن منطقة آسـيا والمحيط الهادئ ميوا كاتو على انضمامها للمسيرة والمشاركة بخبراتها.

65 - كما أعربت عن امتنانها لحكومتي نيبال والهند على كرم ضيافتهما وتسهيلهما للزيارة، حيث شهدت الدول الأعضاء بنفسها الأثر الهائل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في دولتيهما بالشراكة مع تلك الحكومتين.

66 - فيما يخص الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهند، أكدت ســـعادة رئيســـة المجلس أن زيارة مدينة بالأخص كانت تجربةً لا تنســـى، بالنظر إلى الأثر الهائل لبرنامج المـدن والأمـاكن العـامـة الآمنـة التـابع لهيئـة الأمم المتحـدة للمرأة على مستفيديه. وقد أشـارت إلى أن هذا البرنامج يعمل على إعداد وتنفيذ وتقييم أدواتٍ وسـياسـات ونهوجٍ شـاملة تتعلق بمنع التحرش الجنسـي وغيره من أشـكال العنف الجنسـي ضـد الفتيات والسـيدات في مختلف البيئات واتخاذ رد الفعل حياله. وقد تم إطلاق هذا البرنامج لأول مرة في نيو دلهي وأربع مدن كبرى على مسـتوى العالم. وبعد نجاح هذا البرنامج، قررت الحكومة الهندية أن تقتبس هذا النموذج الناجح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتكرره في بوبال. وقد كان هذا — على حد قولها — مثالاً رائعاً على الكيفية التي يمكن للحكومات من خلالها توسـيع واقتباس ونقل أفضـل ممارسـات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعداد البرامج. وقد ألقت الضـــوء على إطلاق برنامج عالمي رائد بخصـــوص حصـــول المرأة على الطاقة المســـتدامة

وريادتها للأعمال في مجال الطاقة المستدامة، كنتيجة لشراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع وزارة الطاقة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أدى هذا البرنامج إلى تحديد العوائق الهيكلية القائمة على أساس نوع الجنس التي تواجه السيدات رائدات الأعمال، مما أثمر عن تعزيز استخدام السيدات المثمر للطاقة المستدامة، وتعزيز مشاركتهن ودورهن القيادي في صناعة سياسات في مجال الطاقة مراعية للمنظور الجنساني. وقد كان هذا أول برنامج لهيئة الأمم المتحدة في الهند قامت فيه الحكومة لأول مرة برصد تمويلات مماثلة لتمويلات الأمم المتحدة، ثم استفادت من هذه الشراكة المؤسسية للحصول على المزيد من التمويلات من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لدعم هذا البرنامج. وهذا مثالٌ رائع على الكيفية التي تستخدم بها المكاتب القُطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هياكل مبادرات البرامج الرئيسية الرائدة لضمان تملك الجهات الوطنية لزمام الأمور وتنويع ملف شراكات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

67 - لقد رأت سعادة رئيس المجلس أن هذه الزيارة الميدانية أوضحت أيضاً الولاية الثلاثية الفريدة والفعالة لهيئة الأمم المتحدة والتي تتمثل في: أولاً، الوفاء بالمعايير، وثانياً: الاستجابة التنفيذية على المستويين القُطري والإقليمي، وثالثاً: تنسيق منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن هذه الزيارة الميدانية عززت إيمانها بقدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاضطلاع بدور كبير في قيادة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين على مستوى العالم، وإيمانها بضرورة اضطلاع الهيئة بهذا الدور.

68 - وناشدت سعادة الرئيسة المجلس التنفيذي بمواصلة دعمه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتمكين فريقها العالمي من تنفيذ ولايتها المهمة.

69 - وجه وفد نيبال شكره إلى رئيسة المجلس التنفيذي والفريق بالكامل على جهوده. كما تم أيضاً توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية على دورها القيادي وإلى الفريق القُطري لهيئة

الأمم المتحدة للمرأة في نيبال على خدماته المقدمة إلى نيبال. وقد تم ذكر أن هذه الزيارة الميدانية المشتركة لم تقدم فقط لأعضاء المجلس المعنيين رؤيةً بشأن الأعمال والجهود التي تبذلها الوكالات التابعة للأمم المتحدة في نيبال فحسب، ولكنها وفرت أيضاً للسلطات الحكومية فرصةً للتفاعل بشكل مباشر مع أعلى الجهات الصانعة للسياسات التابعة لكيانات الأمم المتحدة. وقد رحب الوفد بالتعليقات الإيجابية الواردة في التقرير فيما يتعلق بإسهامات الفريق القُطري للأمم المتحدة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما أقر بأنه لا تزال هناك الكثير من الجهود التي يجب القيام بها فيما يتعلق بالاستغلال الفعال للموارد من أجل تحقيق مشاركة بناءة مع الحكومة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد جرت الإشارة إلى أنه في سبيل الاستخدام الفعال للموارد، يجب تحديد مواطن الازدواجية والتداخل مع الفريق القُطري للأمم المتحدة، وفيما بين الوكالات القائمة على التنفيذ، كما يُعد من المهم البحث عن الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق النائية في البلد، بدلاً من تخصيص الموارد باستمرار للمناطق التي يسهل الوصول إليها. وقد واصلت حكومة نيبال الاعتماد على الشراكات المجدية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجميع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة فيما يتصل بتطبيق دستورها.

70 - وقد أبرز وفد الهند التزام الهند بالعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ تأسيسها على كلا المستويين الوطني والدولي، كما شدد على إسهاماتها المالية تجاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد اتخذت الهند خطوات حاسمة بالغة الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تطبيق العديد من النهوج متعددة القطاعات، وأعرب وفد الهند عن أمله بأن تكون هذه الزيارة قد قدمت وجهات نظر قائمة على أدلة حول حجم التعاون القائم. ويتطلع الوفد إلى المزيد من التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعن تطلعه لأن تتم في مساعداتها الفنية دائماً مراعاة السياقات السياسية والاقتصادية المختلفة.

ثامناً - إحاطة

بشأن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد القُطري: جمهورية رواندا

71 - أوضحت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية رواندا بالإنابة جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رواندا عقب عرض تقديمي بالفيديو. وقد أبرزت أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تم تعميمهما على جميع إطارات عمل التنمية الوطنية، بما في ذلك رؤية عام 2020، وإستراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر (EDPRS II) وبرنامج الحكومة الذي يستمر لمدة 7 سنوات. وقد تم أيضاً الاسترشاد بمبادئ المساواة بين الجنسين في صياغة رؤية عام 2050 وإستراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر رقم 3 عن الفترة ما بين عامي 2018 و2023. ويتم الاسترشاد بالسياسة الجنسانية الوطنية وخطتها الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2016 و2020 في تنفيذ التزامات الدولة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

72 - وتقود رواندا — من خلال جمع أكثر من 000,200 توقيع — حملة Heforshe (هو من أجلها)، التي تهدف التشجيع على تغيير المواقف والاتجاهات الفكرية في أوساط الرجال والفتيان. وقد تعهد رئيس جمهورية رواندا — وهو أحد أهم عشرة مناصرين عالميين لحملة Heforshe (هو من أجلها) — ثلاثة التزامات محددة تتمثل في: تشجيع التدريب والتعليم المهني للشابات والحد من الفجوة الرقمية بين الجنسين بحلول عام 2020 والقضاء على العنف ضد المرأة. وفي خضم هذه البيئة التي تعمل على تمكين المرأة وبتعاون هيئة الأمم المتحدة في رواندا مع شركائها الوطنيين وأسرة مبادرة توحيد الأداء (One UN)، تقدم هيئة

الأمم المتحدة في رواندا في الوقت الحالي تقديم إسهامات ملحوظة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز بوجه خاص على القيادة والمشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي والقضاء على العنف ضد المرأة وإدماج المساواة بين الجنسين في الاستجابة الإنسانية.

تاسعاً - اختتام الدورة

73 - بعد اعتماد القرار رقم 5/2017 المتعلق بالخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أدلى ممثلو دول الولايات المتحدة ومصر واليمن وتشيلي والكاميرون والبحرين والبرازيل وروسيا الاتحادية ببياناتهم. ويمكن الاطلاع على هذه البيانات من خلال التسجيل الخاص بالدورة على الرابط التالي http://webtv.un.org/search?term=un+women+executive+board أو في Papersmart على الرابط التالي: http://papersmart.unmeetings.org/en/executive-boards/un-women/.

74 - توجهت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بالشكر إلى سعادة رئيسة المجلس التنفيذي ومكتبها على تفانيهم وعلى تسهيلهم للمشاورات التي جرت بين الدول الأعضاء، مؤكدةً أن إرشاداتهم كانت محل تقدير. كما توجهت بالشكر إلى طاقم موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجميع المديرين الذين قدموا إسهاماتهم في مختلف جوانب الخطة الإستراتيجية. كما أعربت عن تقديرها لتقرير سعادة رئيسة المجلس التنفيذي عن الزيارة الميدانية إلى الهند وتوجهت بالشكر إلى أعضاء المجلس الآخرين الذين شاركوا في الرحلة وطاقم العمل الذي أضفى عليها قيمتها الكبيرة. وأعربت عن امتنانها لجميع وجهات النظر التي تم عرضها ومشاركتها فيما يتعلق بالزيارة المشتركة إلى نيبال، وخاصةً البيانات التي أدلى بها ممثلو رواند ونيبال والهند الذين شددوا على أن جهود هيئة الأمم

المتحدة للمرأة لم تكن منفصـــلة عن المصـــالح الوطنية وعلى أنها تعمل كشريك للدول الأعضاء.

75 - أعربت رئيســة المجلس عن امتنانها لنواب الرئيســة على تعاونهم وإبدائهم الإرادة والاستعداد لتسهيل المفاوضات وعن امتنانها لفريقها على الدعم الذي قدمه. كما توجهت بالشــكر إلى الدول الأعضــاء على تعاونها ومرونتها وأعربت عن امتنانها لجهود فريق أمانة المجلس التنفيذي وجميع أفراد طاقم عمل هيئة الأمم المتحدة على دعمه. وانفض الاجتماع بعد ذلك.

المرفق 1

جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى، 13 شباط/فبراير 2018

1. مسائل تنظيمية
2. التقييم
3. مسائل أخرى

خطة العمل

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، **13** شباط/فبراير	10 صباحاً – 1 ظهرًا		افتتاح الدورة • بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
		1	مسائل تنظيمية • اعتماد جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2018 • اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2017
		2	التقييم • التقييم المؤسسي لإسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المشاركة السياسية للمرأة ودورها القيادي
	3 مساءً – 6 مساءً		إحاطة بشأن إستراتيجية الابتكار لتعجيل الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية على الصعيد القُطري: هايتي إحاطة بشأن متابعة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتوصيات المقدمة من قبل مجلس تنسيق برنامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
		3	مسائل أخرى

1	مسائل تنظيمية • إقرار جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة السنوية لعام 2018 • اعتماد خطة العمل السنوية لعام 2018 اختتام الدورة • البيانان المقدمان من وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيسة المجلس التنفيذي

المرفق 2

القرار رقم **5/2017** بخصوص الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي **2018** و**2021** لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي،

1. ينوه معرباً عن تقديره للأعمال التحضيرية التي تم إنجازها وجلسات الإحاطة غير الرسمية المتنوعة وورش العمل المنعقدة مع المجلس التنفيذي وغيره من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن إجراءات توضيح الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة بين عامي 2018 و2021، ويقر الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة بين عامي 2018 و2021؛

2. يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ خطتها الإستراتيجية وفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ووثائق نتائج مراجعاتهما، وصكوك ومعايير وقرارات الأمم المتحدة السارية التي تعمل على دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها وتناول تلك المسائل والإسهام فيها، بالإضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بموافقة وقبول الدولة المضيفة مع مراعاة الواقع المختلف باختلاف الأوطان وقدرات ومستويات التنمية ومع احترام ساحة السياسة الوطنية مع الاستمرار في التوافق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

3. يشدد مجدداً على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده — بما في ذلك الفقر المدقع — هو أكبر التحديات العالمية، وهو شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم يجب أن يوضع في الأولوية الأولى وأن

يكون هو الهدف الأساسي للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية – بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

4. يناشد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تواصل خلال تنفيذ خطتها الإستراتيجية تأدية دور مركزي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين السيدات والفتيات، وفي دعم الدول الأعضاء — بناءً على طلبها — في تنسيق منظومة الأمم المتحدة وحشد جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات لدعم التنفيذ الشامل والفعال والسريع لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلاً عن تنفيذ خطة عام 2030 على نحوٍ يراعي المنظور الجنساني؛

5. يطالب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بأن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام 2018 التقرير المرحلي الأخير بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2014 و2017؛

6. يطالب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بأن تقدم إلى المجلس التنفيذي — ابتداءً من دورته السنوية في عام 2019 — تقريرٍ مرحلي سنوي بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021 وأن تقدم المستجدات في دورات المجلس العادية في أعوام 2020 و2021 و2022؛

7. يطالب وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بتولي إجراء استعراض بمنتصف المدة للخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عام 2018 و2021 — ويشمل ذلك تقييم النتائج المحرزة، والفعالية من حيث التكلفة، والتقييمات والتقدم المحرز في تحقيق رؤى الخطة الإستراتيجية، مع مراعاة قرارات الدول الأعضاء بشأن مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة رداً على قرار الجمعية العامة رقم 243/71 — كما يطالب وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بتقديم النتائج في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2020؛

8. يحيط علماً بالفصول المشتركة بين الخطط الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويستفسر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة عما إذا كان يجري إجراء تغييرات على الفصول المشتركة للتماشي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بعد إقرارها من جانب المجالس التنفيذية ذات الصلة، كما يطالبها بإعادة تقديمها للتصديق عليها من جانب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم تفاصيل حول تنفيذها في تقريرها السنوي — متى أمكن وكما ينبغي — في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

القرار رقم **6/2017** بخصوص تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن فترة السنتين **2018** و**2019**

المجلس التنفيذي،

1. يحيط علماً بتقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن فترة السنتين 2018 و2019 التي تغطي جميع فئات التكاليف وموارد التمويل (سواء الموارد المعتادة والموارد الأخرى) في إطار مقترح واحد موحد لدعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛

2. *يقر بالموافقة* على موارد إجمالية بقيمة 8.203 مليون دولار أمريكي للميزانية المؤسسية لدعم الكفاءة والفعالية التنظيمية وينوه إلى أن هذه التقديرات تشمل مبلغاً بقيمة 4.31 مليون دولار لاسترداد التكاليف من موارد أخرى (تم رصدها/تخصيصها كإسهامات تطوعية)؛

3. يعرب عن تقديره لتضمين بنود ميزانية منفصلة خاصة بالمراجعة الداخلية المستقلة للحسابات ولمكتب التقييمات؛

4. يشير الى أنه في حال كان الاسترداد الفعلي للتكاليف أعلى من التقديرات المدرجة في الميزانية المقترحة، فعندئذ يمكن استخدام المبلغ الإضافي لتنفيذ أنشطة الإدارة للسماح باستخدام المزيد من الموارد العادية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، ويطالب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية بأن تقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن استخداماته في سياق الميزانية المقترحة المقبلة، ويطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تبذل المزيد من الجهود لإحداث تخفيض عام في نسبة تكاليف إدارتها؛

5. يحيط علماً بالتقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2017/9) والرد ذي الصلة الصادر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2017/CRP.11)؛

6. مع مراعاته لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة رقم 20 من تقريرها (UNW/2017/9)، يقر بطرح خمسة مناصب تؤدي وظائف معيارية حكومية دولية لإدراجها في الميزانية العادية لأمانة الأمم المتحدة للفترة ما بين عامي 2018 و2019 ويوافق على أنه — في حال وافقت اللجنة الخامسة للجمعية العامة على هذه المناصب — سيتم اقتطاع التكاليف المقابلة من الميزانية المؤسسية لفترة السنتين 2018 و2019، ومن ثم تتم زيادة الموارد المزمع استخدامها الأنشطة البرنامجية؛

7. يُذكِّر بقرار الجمعية العامة A/RES/64/289 الذي وافقت بموجبه الدول الأعضاء على "أنه يتم تمويل الموارد اللازمة لخدمة العمليات الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية ويتم اعتمادها من الجمعية العامة؛ ويتم تمويل الموارد اللازمة لخدمة العمليات الأنشة التشغيلية والعمليات الحكومية الدولية على جميع المستويات م؛ الإسهامات التطوعية، ويتم اعتمادها من جانب المجلس التنفيذي"؛

8. مع مراعاته لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين 13 و17 من تقريرها (UNW/2017/9)، يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإيلاء مزيد من الدراسة لمقترحاتها بترقية منصب رئيس الحسابات (P-5) إلى منصب نائب المدير للإدارة المالية D-1، وترقية منصب مدير قسم التقييمات D-1 إلى منصب مدير (D-2) لتوفير مناصب بهذه الدرجة الوظيفية للتقييمات والمراجعة الداخلية؛

9. يطالب أيضاً هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرجوع إلى الترتيب التنظيمي الأصلي فيما يتعلق بالتسلسل الإداري لقسم الموارد البشرية على النحو الوارد في تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فترة السنتين 2014 و2015، كما يطلب بأن يتم إبراز/مراعاة هذا التغيير في المرفق 1 من تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة عن فترة السنتين 2018 و2019؛

10. يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالإبلاغ عن الخطوات الملموسة التي ستكون قد اتخذتها ضمن مهمة إجراء عملية التقييم والمراجعة الداخلية الموحدة للحسابات لضمان التغطية الملاءمة لعملية مراجعة الحسابات، ولضمان استمرار استقلالية عمليتي الإشراف والتقييم، فضلاً عن التدابير المتخذة لضمان تأسيس روابط فعالة بين مراجعة الحسابات وخدمات التحقيقات المسندة لجهات خارجية، وذلك قبل أربعة أسابيع على الأقل من الجلسة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2018؛

11. يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تقدم المعلومات عن خطة مرحلية لمراجعة الحسابات قائمة على المخاطر، وخطة متعددة السنوات تتعلق بمهمة مراجعة الحسابات، فضلاً عن ميثاق خاص بالتقييم والمراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك قبل أربعة أسابيع على الأقل من الجلسة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2018.

القرار رقم **2017/7** بخصوص الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي **2018** و**2021**

المجلس التنفيذي،

1. ينوه بالتقرير المعني بالحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021 ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المشاركة بشكل أكبر في هذا الحوار المنظم مع الدول الأعضاء، مع مراعاة تعقب مستوى التمويلات التي تتلقاها الهيئة وتقييمه ومتابعته، بما في ذلك التمويلات من الموارد الأساسية والقدرة على التنبؤ بالموارد وتحقيق مرونتها ومواءمتها في سبيل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛

2. يُقر بأهمية وجود موارد عادية كافية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي 2018 و2021 بشكل كامل وفعال؛ ويشير إلى أن الموارد العادية تُمكِّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التخطيط مسبقاً والاستجابة ووضع الإستراتيجيات؛ وتعزيز مهامها الإشرافية (التقييم ومراجعة الحسابات والتحقيقات) والمساءلة؛ والإسهام في تعزيز اتساق وتنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ والاستفادة من الموارد الأخرى للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

3. يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستمرار في تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها والمساءلة لديها، كما يطالبها في هذا الشأن بالاستمرار في توفير معلومات عن أنشطتها البرنامجية في إطار إجراءات المجلس التنفيذي؛

4. ينوه معرباً عن تقديره لعدد المساهمين الكبير في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويحث جميع الدول ذات الاستطاعة على زيادة مساهماتها التطوعية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خاصةً مواردها الأساسية، ويُفضل سداد هذه الموارد في وقت مبكر من العام و/أو في الوقت المناسب وعبر تقديم تعهدات تغطي سنوات متعددة، إن أمكن ذلك؛

5. يحث الدول — ذات الاستطاعة — على توفير موارد أخرى في الوقت المناسب وبمرونة (مخصصة/مرصودة) بما يتسق مع الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي 2018 و2021؛

6. يحث الدول — ذات الاستطاعة — على دعم آليات التمويل الجماعي الخاصة بالأمم المتحدة ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستفادة من هذه الآليات للحد من عدد الاتفاقيات المحددة من جهات مانحة ولتعزيز الاتساق والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة؛

7. يناشد بتوزيع الموارد في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وذلك لضمان كفاءة التخطيط من أجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة بين

عامي 2018 و2021 على أتم وجه، بما يتماشى مع الموارد المتاحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

8. يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوفير معلومات بشأن الاتفاقيات المحددة من الجهات المانحة، وبشأن تكاليف المعاملات وكفاءة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك كجزء من التقرير القادم لهيئة الأمم المتحدة المرأة حول الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل.

القرار رقم **8/2017** بخصوص الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

المجلس التنفيذي،

1. يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنظيم زيارة ميدانية سنوية إلى بلد مُحدد بالتشاور مع الدولة المضيفة ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بها، على أن تكون هذه الزيارة ممولة من المساهمات التطوعية ويجريها 5 أعضاء من المجلس التنفيذي يمثلون كل مجموعة إقليمية، مع إعطاء الأولية لأعضاء المكتب ومراعاة مبدأ التناوب داخل كل مجموعة إقليمية ;

2. يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل على إيجاد أفضل التدابير لخفض تكاليف هذه الزيارات الميدانية قدر الإمكان، مع تغطية تكاليف الأقاليم الأربعة — عدا مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى — وذلك من خلال تشجيع الدول الأعضاء المشاركة — ذات الاستطاعة — على تغطية جميع تكاليفها أو جزءٍ منها، وكذلك عبر اقتراح تنسيق تلك الزيارات مع زيارة ميدانية مشتركة تجريها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي في نفس البلد أو في بلدان مجاورة ومن خلال جعل مدد تلك الزيارات معقولة دائماً.

القرار رقم **9/2017** بخصوص رد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلس التنفيذي،

1. ينوه بتقرير مجلس مراجي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وبالتقارير السابقة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

2. ينوه بأنه في عام 2016، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريرها السادس على التوالي بشأن مراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

3. يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إعطاء أولوية لتطبيق التوصيات الأربعة الرئيسية الخاصة بمراجعة الحسابات، التي حددها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛

4. كما يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعزيز إدارة المخاطر، والإدارة المالية، وإدارة البرامج والمشاريع، وإدارة الأصول، وإدارة الموارد البشرية والأجور، والمعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)) على النحو المحدد من جانب مجلس مراجعي الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛

5. كما يحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التجاوب مع التوصيات الخمسة المعلقة الواردة في تقريري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعامي 2014 و2015 على أتم وجه؛

6. يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تقدم للمجلس التنفيذي رد الإدارة المشفوع بتفاصيل أكثر على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المُعدّ بخصوص إسهامها في "تقرير الأمين العام حول تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016".